

أنس حسونة \*

## قراءة في العنف بين فلسطيني الداخل: حول تفسيرات العنف وعلاقته بالمدينة الغائبة

### توطئة: حول المدينة الغائبة

الطبيعية<sup>٢</sup>. وهذا ما سنتعرض له لاحقاً بالتفصيل، وما تزعم هذه الورقة البحثية أنه أحد العوامل الرئيسية التي تُنمّي ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل.

فقد الريف الفلسطيني الهامشي والذي بقي على الأرض بعد النكبة أرضه الزراعية، وتم إخضاعه لسياسات التخطيط الصهيوني التي هدفت إلى تقطيع أوصال الجماعة العربية، ومنع تطوّر أكثرية عربية في أي منطقة جغرافية محددة، وذلك عن طريق الانتشار الاستيطاني الزراعي والصناعي وإقامة المدن اليهودية<sup>٣</sup>. إلّا أنّ هذا الفقد الذي مُني به الريف الفلسطيني بعد النكبة، لم يدفع باتجاه ظاهرة الهجرة من الريف العربي إلى المدينة اليهودية، وهذا ما دفع عبر السنين إلى تطوّر «ظاهرة القرية العربية الكبيرة، التي تتحوّل إلى مدينة أو بلدة يسكنها عشرات آلاف النّاس، وليس فيها من مقومات المدينة إلّا التسمية»<sup>٤</sup>. وقد

يكاد غياب المدينة العربية يكون المميّز الأساسي السوسولوجي والجغرافي للجماعة القومية العربية التي تعيش في إسرائيل. فلا يزال الفلسطيني حتى اليوم، يعيش في هوامش الريف الفلسطيني التي بقي فيها بعد قيام إسرائيل، وبعدما حطّم هذا القيام مشروع المدينة الفلسطينية الذي كان قد بدأ يأخذ ملامحه الأولى في كل من يافا وحيفا والقدس بين الحريين العالميتين<sup>٥</sup>. في نظر بعض الباحثين، فقد أثّرت عمليّات التخطيط التي تلت قيام إسرائيل- التخطيط الجغرافي والعمراني للمكان العربي- في تشويه المجتمع وأفراده، عبر إحداث عمليّات تغيير قسريّة مفروضة بقوة السلطة الرسميّة، لا بفعل عوامل التطوّر الاجتماعي

\* باحث وطالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية، جامعة بيرزيت.

يرى بشارة أن وجود المواطن العربي في الهامش ومحيط المدينة اليهودية، يؤدي إلى تطوير العربي لثقافة الهامش التي يتم أدلتها ومن خلالها، يرتد المواطن العربي إلى ريفه المفقود «فيؤمته محولاً الوطنية إلى نوع من الفلوكلور المتمسك بما اندثر وفقد وظيفته الاجتماعية، أي يؤلج الريف ويحوه إلى نوع فظ من الوطنية الرمزية».

يحدث توازناً على الصعيدين النفسي والعاطفي لدى المستعمر في الحاضر<sup>٨</sup> ومن جهة أخرى، فإن بحث المستعمر في تاريخ المستعمر، يسعى إلى إقناع المستعمر أن تاريخه ليس إلا تاريخاً من التشوّه البربري والحضاري وتاريخ من الهمجية التي إن رحل المستعمر الآن، سيرتد المستعمر إليها وسيغرق في الظلمات التي كان غارقاً بها من قبل.<sup>٩</sup>

في الواقع، تتداخل جدلية النزاع حول التاريخ والحاضر بين المستعمر والمستعمر، بطرق مختلفة وبتمثيلات مرئية وغير مرئية. فبالنسبة لبعض الباحثين، فإن التصنيفات الخطابية التي ينتجها المستعمر الصهيوني عن العربي، لها دور مهم في إنتاج العنف وإعادة إنتاجه، والأهم، إعادة إنتاج تمثيلات الفلسطينيين عن نفسه بما يتعلق بطبيعته الشخصية. ففي حالة قتل النساء الفلسطينيات في الداخل، ترجع المؤسسة الرسمية الإسرائيلية الأسباب الرئيسية في الظاهرة قتل النساء الفلسطينيات إلى الثقافة الفلسطينية والحضارة العربية الإسلامية، في محاولة تسويق ثقافي لهذه الممارسة.<sup>١٠</sup> ويستمر فعل التسويق الثقافي هذا إلى أن يصبح بمثابة خلق وفرض حقيقة من نوع معين، تؤكد على أن العنف موجود في الثقافة نفسها ولا يمكن منعه. وهكذا، «تخلق الحقيقة»، وتجعل من المجتمع الفلسطيني ذاته يوضع نفسه فيها، وتنجح المؤسسة الاستعمارية بفرض حقيقة أن الرجل الفلسطيني عنيف وقاتل وأن المرأة الفلسطينية ضحية ومقتولة.<sup>١١</sup> وترى الباحثة سهاد ناشف، أن مأساوية الفرض هذا، تكمن في أنه تغلغل في الوعي الفلسطيني وأصبح اقتناعاً راسخاً بحقيقة أن الرجل الفلسطيني ولا سيما المسلم، عنيف ويقتل المرأة، وأن المرأة ضحية ومهددة دائماً بالقتل ومقتولة، وأن المنقذ للمرأة هو الرجل الأبيض المستعمر.<sup>١٢</sup> يتوافق هذا الطرح، مع ما جاء على لسان الناطق باسم الشرطة الإسرائيلية عيران

أدى غياب المدينة، إلى غياب المركز الثقافي الموحد، وإلى غياب المجتمع الفردي والطبقة الوسطى التي تتبلور وفقاً لمطامح سياسية ومشروع سياسي قومي، وبكلمات أخرى، فقد عنى غياب المدينة، غياب المجتمع المدني.<sup>١٣</sup>

يرى بشارة أن وجود المواطن العربي في الهامش ومحيط المدينة اليهودية، يؤدي إلى تطوير العربي لثقافة الهامش التي يتم أدلتها ومن خلالها، يرتد المواطن العربي إلى ريفه المفقود «فيؤمته محولاً الوطنية إلى نوع من الفلوكلور المتمسك بما اندثر وفقد وظيفته الاجتماعية، أي يؤلج الريف ويحوه إلى نوع فظ من الوطنية الرمزية».<sup>١٤</sup> ومن الممكن مقارنة هذا الطرح في سياق نموذج فرانز فانون النظري عن الثقافة والمتفكك المستعمر. ففي فصل «في الثقافة القومية»، من كتابه «معذبو الأرض»، يوضح فانون العوامل الكامنة وراء العودة إلى الماضي، كوسيلة لبعث الحاضر، في عقول المثقفين المستعمرين، والمستعمرين عموماً. فيجد أن عجز المستعمر أمام الحضارة الغربية وسطوتها في الحاضر، يدفعه إلى الهرب من تاريخ عجزه الحالي وتاريخ هجميته الحالية، إلى الماضي، الذي بحسب فانون، لن يفيد شيئاً في أن يكون ماضياً مليئاً بالجد أو العظمة، ما دام الحاضر هو اللحظة الراهنة، أي الاستعمار والضعف المحلي.<sup>١٥</sup> وهناك جدلية عندما يتعلق الأمر بتاريخ الشعوب المستعمرة، ومآلات البحث في هذا التاريخ، إما من جانب المستعمر نفسه أو من جانب المستعمر. فيوضح فانون، أن البحث في تاريخ ما قبل الاستعمار، في مرحلة تاريخية سابقة على تاريخ الاستعمار المليء بالعار، وسابقة على الشعور باحتقار الذات والبؤس الراهن، والكشف عن تاريخ ساطع، رائع، ويُنقّض الوضع الراهن: إن الكشف عن هذا كله، عن تاريخ حضارة قومية في الماضي، لا يؤكد فقط على أن حضارة قومية ستبعث مرة أخرى في المستقبل، بل إن هذا

الإسرائيلية، إلى شل قدرات القيادة العربية على إدارة البلدات العربية، وأيضاً جعل من تداول السلطة في الهيئات الرسمية العربية يقع تحت تأثير البنى الاجتماعية والترتيبات المجتمعية التقليدية، حيث يكون مشحوناً طوال الوقت بتوترات وصراعات بحسب الانتماءات القبلية والطائفية.<sup>١٥</sup>

تركت هذه الفوضى الإدارية من جانب، والتضييق الجغرافي والمكاني الذي تمارسه السلطة المركزية في إسرائيل على التجمعات العربية، تركت «القرى المدنية» أو «المدن القروية» أو «المدن المشوهة»، مأزومة بين مواكبة مظاهر العصرية المادية من جهة والمحافظة على الأنماط السلوكية والقبلية من جهة أخرى.<sup>١٦</sup> فقد فقد المجتمع العربي في إسرائيل نتيجة لهذه السياسات، ونتيجة لفقد المركز المدني؛ أي المدينة العربية، الجماعة العضوية المتناسكة والتي لم تقم المدينة مكانها، ولذلك، فقد تمت إعادة إنتاج الجماعة العضوية لتؤدي الحموله، وربما الطائفة، وظيفة أيديولوجية بدلاً من وجود عقد اجتماعي قومي بين المواطنين.<sup>١٧</sup>

إلا أن الحموله/ الطائفة، لم تستطع تأدية هذا الدور إلا بقدر ما تكون طرفاً في الصراعات نفسها التي تدور بين الطوائف. ففي ظل المدينة/ القرية، والتشرد الاجتماعي، والتأثر بجذلية خطاب المستعمر، لم تستطع الحموله أن تحل مكان العقد الاجتماعي ولا أن تسهم في أي نوع من الالتحام الاجتماعي. إذ لم يقتصر غياب المدينة على أن يترك فراغاً قومياً اجتماعياً في الوسط العربي، بل دفع الأفراد أيضاً بعيداً عن الجماعة باتجاه النزعة الليبرالية الفردانية، وأنماط الاستهلاك الليبرالي في «تقليد أعمى» للنمطيات الحياتية الغربية، كأحد المؤشرات على التمدن المادي تحت مسميات كاستحقاقات العولمة.<sup>١٨</sup> ويمكن عدّ مثل هذه السلوكيات الفردية، مؤشراً مهماً وأساسياً على حالة التمدن المشوه التي تعاني منها التجمعات العربية في الداخل المحتل، والتي تسهم كغيرها من العوامل، في خلق حالة تشرد وتحلل اجتماعي في هذا الوسط، ما يمكن أن يُسهم في فهم ظاهرة العنف المجتمعي بين فلسطينيين الداخل.

### حول العنف وتفسيراته

«من المعلومات المتوفرة في ملف جريمة القتل المزدوجة التي ارتكبتها شاب (٢٨ عاماً) في يافا بحق شقيقته فجر اليوم، الخميس، أن الجريمة نفذت أمام أفراد العائلة، وأن القاتل أدين مرتين سابقاً بتهديد إحدى القتيلتين، وأن الشرطة لم تفعل شيئاً لمنع الجريمة النكراء».<sup>١٩</sup>



وقفة ضد العنف المجتمعي بين فلسطينيين الداخل.

شكيد في الوسط العربي، بقوله: «إن النواة الصلبة لكل أعمال العنف موجودة في القرى العربية الإسلامية».<sup>٢٠</sup>

من ناحية أخرى، فإن الخُضوع لجذلية خطاب المستعمر عن الطبيعة الإنسانية «النواة الصلبة»، للمستعمر وتاريخه، تقود إلى أنماط أخرى من الصراع النفسي والتشوه المدني في بنية الفرد كما في بنية الجماعة. إذ إن عملية التمدن الاجتماعي التي نشأت في المدن الفلسطينية المنشأة في ظل الكولونيالية الإسرائيلية، والتي خضعت لعملية تخطيط مدني وعمراني قسري، أدت إلى نشوء تمدن اجتماعي جزئي، ومأزوم ومشوه على مستويات عدة. فعلى مستوى التخطيط العمراني للحيز العام، تؤكد الشواهد على الأرض على وجود ثلاثة معوقات لتطور البلدات العربية، وهي سيطرة إسرائيل على مورد الأرض والسيطرة على إدارته والتخطيط له، وقد أدت هذه السيطرة إلى تجزئة وتقليص الحيز الأرضي الذي تديره وتخطط له السلطات المحلية العربية، وهو ما قلص من توسيع البلدات وحد منه. إضافة إلى تركيز المواطنين العرب وحسرتسكينهم في أطراف الدولة، مبعدين جغرافياً عن مراكز المدن والقوى الاقتصادية والسياسية. أما المعوق الثالث، فهو ازدياد حجم الاستيطان القروي الذي استمر معظم العرب يقبعون فيه، الأمر الذي أدّى إلى تزايد المنازعات على الأرض، وتزايد الطلب على السكن مع شح الأراضي وارتفاع أسعارها.<sup>٢١</sup> وقد نشأ عن هذه الحالة عدد من العوامل الأخرى التي ساهمت في شردمة المجتمع العربي وتزايد المشاحنات في داخله، مع عدم توافر سبل حل هذه المنازعات والمشاحنات. إذ أدت السياسات

إلا أن الحمولة/ الطائفة، لم تستطع تأدية هذا الدور إلا بقدر ما تكون طرفاً في الصراعات نفسها التي تدور بين الطوائف. ففي ظل المدينة/ القرية، والتشرد من الاجتماعي، والتأثر بجذلية خطاب المستعمر، لم تستطع الحمولة أن تحل مكان العقد الاجتماعي ولا أن تسهم في أي نوع من الالتحام الاجتماعي. إذ لم يقتصر غياب المدينة على أن يترك فراغاً قومياً اجتماعياً في الوسط العربي، بل دفع الأفراد أيضاً بعيداً عن الجماعة باتجاه النزعة الليبرالية الفردانية.

تصنيفات خطافية معدة مسبقاً، كـ «جرائم القتل على خلفية الشرف»، على الرغم من كون الإحصاءات تُشير إلى تفاوت كبير في عدد الضحايا لجرائم القتل بين الإناث والذكور.

يوضح الجدول التالي، والصادر عن المركز العربي للمجتمع الأمن، المعطيات الدقيقة بالأرقام لضحايا القتل في الوسط العربي من ٢٠١٢/١/١ إلى ٢٠١٨/٥/٢.

السنة	مجمّل الضحايا	الضحايا الذكور	الضحايا الإناث	منطقة الشمال	منطقة المركز	منطقة الجنوب
٢٠١٢	٦٩	٦٠	٩	٢٤	٣٥	١٠
٢٠١٣	٥٦	٤١	١٥	٢٦	٢٢	٨
٢٠١٤	٦١	٥٣	٨	٢٤	٢٩	٨
٢٠١٥	٥٨	٤٤	١٤	٢٥	٢٤	٩
٢٠١٦	٦٤	٥٤	١٠	٣١	٢٤	٩
٢٠١٧	٧٢	٦٢	١٠	١٨	٤٢	١٢
٢٠١٨	١٧	١٧	٠	٣	١٢	٢

إجمالي عدد الضحايا في الوسط العربي من يوم ٢٠٠٠/١/١ ولغاية ٢٠١٨/٥/٢ هو ١٢٦٣ ضحية.

إجمالي عدد ضحايا الشرطة وقوات الأمن من ٢٠٠٠/١/١ ولغاية ٢٠١٨/٥/٢ هو ٥٦ ضحية.

يبيّن الجدول أعلاه أن نسبة الضحايا من الإناث مقارنة بنسبتها من الذكور منخفضة جداً، وهذا ما يساهم في نقض المقولة الثقافية بخصوص العنف كعنصر أساسي في الثقافة المحلية الفلسطينية، كما أنه يوضح أن نسبة الضحايا من مناطق الجنوب، أي النقب وبئر السبع، حيث تعدّ هي المناطق الأكثر فقراً بين المناطق التي يقطنها الفلسطينيون في إسرائيل، أيضاً أكثر انخفاضاً مقارنة

هذا ما ورد، وما يرد عادةً، في بداية أي خبر أو تقرير صحفي يتعلّق بجريمة قتل تقع في نطاق الوسط العربي في داخل إسرائيل. وهذا الخبر يوكّد على عناصر مهمة واعتيادية في معظم حالات القتل العائلي وهي، أولاً: المجرم أحد أفراد العائلة، ثانياً، الشرطة لم تفعل شيئاً لمنع وقوع الجريمة على الرغم من علمها بأن الضحية تحت تهديد القتل، وفي حالات معينة كالحالة السابقة، يكون المجرم قد أدين من قبل بتهديد الضحية، إلا أن الشرطة حتى في هذه الحالة لم تفعل شيئاً لمنع وقوع الجريمة. يفسّر البعض ظاهرة العنف من خلال إطار تحليلي يتعلّق ببنية النظام الاستعماري وإشاعته للعنف الداخلي الحاصل بين أفراد المجموعة المستعمرة، وتغذيته لهذا العنف من خلال الوقوف موقف المتفرّج المراقب، طالما بقي هذا العنف في إطار المجموعة نفسها ولم يتعدّها ليكون موجّهاً في اتجاه المستعمر نفسه. يشمل هذا الإطار التحليلي أيضاً، حالة الفقر والبطالة، والتصديق المكاني والجغرافي على العرب في إسرائيل، إضافة إلى حالة التشوّه في المدينة العربية أو «القرية المدينة» كما سبقَ وبينّا من قبل، بوصفها جميعاً أسباباً تغذي العنف في داخل المجموعة المستعمرة، وقد نشأت بفعل سياسة السُلطة الاستعمارية تجاه المستعمرين.

ويفسّر البعض الآخر تحت تأثير الخطاب الاستعماري الإسرائيلي، ظاهرة العنف على أنها ظاهرة داخلية حتى ولو كانت نتيجة سياسات استعمارية، إلا أن هذه السياسات في نظريهم، تغذي ما هو موجود أصلاً في الثقافة المحلية من عنف ثقافي تجاه فئات بعينها، كالنساء والأطفال. يخضع التفسير الأخير، بصورة مباشرة للخطاب الاستعماري، ويتبنّاه عن نفسه ويُفسّر جرائم القتل في ضوء هذا الخطاب. ويقود مثل هذا التفسير إلى التركيز على نوع معين من جرائم القتل، وتصنيفها ضمن

بعد الضحايا في مناطق الشمال والمركز، وهذا أيضاً، ما يدفعنا إلى التشكيك في المقولة الاقتصادية للعنف، حيث يُنسبُ شيوع العنف إلى الفقر والبطالة في المجتمع العربي. إلا أن نقض هاتين المقولتين لا يلغي أن للفقر والأسباب الثقافية دوراً في جرائم القتل المرتكبة في الوسط العربي، إلا أنه يسهم في التأكيد على أن هناك العديد من الأسباب التي لا يمكن بحثها منفردة عندما يتعلق الأمر بجرائم القتل والعنف في الوسط العربي.

في تحليلنا لظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل، يجب الإشارة إلى العلاقة القائمة بين هذا المجتمع والدولة. فكما يبين عزمي بشارة في كتابه «من يهودية الدولة إلى شارون»، فإن العلاقة الأساسية التي تربط الفلسطينيين بالدولة هي علاقة أمنية بحتة، بحيث يكون الانشغال الإسرائيلي بالعربي داخل وخارج إسرائيل، انشغالاً أمنياً تحكمه عقيدة أمنية ترى في العربي خطراً دائماً وتهديداً محدقاً بالدولة ووجودها.<sup>٢٦</sup> وبذلك تؤسس هذه العقيدة الأمنية في التعامل مع العربي لاحقاً، في تقرير السياسات الحكومية تجاه «المواطن العربي» في إسرائيل.

فمن جهة، فإن المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، تعمل بشكل دوّيب على ترسيخ التقسيمات الطائفية والدينية في المجتمع العربي، ضمن أطر وممارسات الأجهزة القانونية والرسمية، ومن بينها الشرطة. وفي هذا السياق، يُحلّل مجيد شحادة في كتابه «ليست مجرد لعبة كرة قدم»، قضية العنف في ضوء الأحداث الدموية التي تلت مباراة لكرة القدم عام ١٩٨١ بين فريقين من منطقة الجليل، انتهت بايقاع قتيلين وأصيب كثيرون بالرصاص والسكاكين. كان الفريق الأول من قرية كفر ياسيف والتي تعيش فيها أغلبية مسيحية، والفريق الثاني من قرية جولس وهي قرية درزية. إلا أن الأحداث لم تنته بانتهاء المباراة، فقد تلى الأحداث هجوم مسلح من قبل قرية جولس على قرية كفر ياسيف، إلا أن ذلك لم يدفع الشرطة الإسرائيلية إلى التدخل على الرغم من مطلب أهالي قرية كفر ياسيف من الشرطة إحضار عناصر شرطة البلدة لحمايتها.<sup>٢٧</sup> تبين لنا هذه الحادثة والتي وقعت في القرن الماضي، المآزق الذي يعيشه المجتمع العربي في الداخل، في ظل انتشار السلاح. فمن جهة، هناك التعويل على حماية الشرطة والنظام والذي لا فائدة منه، ومن جهة أخرى، هناك التقسيمات الإثنية والطائفية التي تغذيها المنظومة الاستعمارية والتي تتفجر بين حين وآخر، وتسهم بشكل رئيسي في تعميق الشقوق المجتمعية في داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل.

ومن جهة أخرى، هناك عنف الأفراد، وهو ما يُسميه الباحث الفلسطيني مروان الدويري بالـ«العنف المنزاح»، أي العنف الذي

يقع على أشخاص لا علاقة لهم بأسباب العنف بشكل مباشر أو غير مباشر.<sup>٢٨</sup> إذ يبين الدويري، أن عملية التمدين المشوهة التي جرت بعد النكبة للتجمعات العربية، أحدثت تغييراً اجتماعياً جذرياً في البنى الاجتماعية للمجتمع العربي في الداخل. فقد أخذت المرجعية التقليدية تنحون نحو الانحسار، إلا أنها لم تتلاش تماماً بل ما زالت فاعلة. إلا أن فاعليتها تقتصر على عقد «الصلحة»، عند وقوع اشتباكات حائلية دموية، كذلك السابق ذكرها، دون العمل على إحداث تغيير اجتماعي جذري. كما أن استنفار المجتمع الفلسطيني في الداخل ضد العنف ممثلاً بما تبقى من مرجعيات تقليدية، يتعلق بشكل أساسي بمدى التهديد الذي يُشكله العنف على النظام القبلي – البطريكي المتبقي، وبمدى الانفلات الحاصل، ولا يتعلق بعدد الضحايا إذا كانوا من الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال.<sup>٢٩</sup>

ويوضح الدويري، أن الجديد في ما يتعلق بالعنف، ليس كميّاً فحسب، بل نوعي. إذ يمكن القول إن ما هو حاصل في المجتمع الفلسطيني اليوم، هو حالة انفلات، ينخفض فيها عنف السلطة الاجتماعية والتربوية، في مقابل ارتفاع في عنف الفئات المحبطة، والضائعة، ولا سيما عنف الشباب. وأيضاً، فإن المميز الثاني للعنف، هو أنه «عنف مُنزاح»، أي «طاش»، يُخطئ الهدف ولا علاقة له بمصدر الإحباط الحقيقي، ويقع ضحيته «كبش فداء». إذ يمكن ملاحظة أن العنف الممارس من قبل المعلمين في المدارس – وهو بحسب إحصاءات في ازدياد – تعود أسبابه بحسب بعض الدراسات إلى أسباب مهنية وشخصية لدى المعلم ولا علاقة للطلاب به. وفي داخل العائلة، فإن العنف الممارس من قبل الأب على الزوجة والأولاد، يتعلق بأسباب خارجية وليست داخل العائلة، كذلك الأمر في حالة الزوجة التي تمارس العنف على الأولاد، وهذا كله ما يُسميه الدويري، بحالة الانفلات و«العنف المنزاح» من جهة أخرى. كذلك فإن التخبط في المرجعيات لدى الأفراد، وهي الحالة الناشئة عن تآكل في المرجعيات التقليدية وتصدعها، يسهم في ظل حالة انتشار السلاح وانعدام المراقبة الحكومية على الأفراد، بل وحتى انعدام الوجود الشرطي في القرى العربية واستجابة الشرطة للضحايا المهددين، يسهم ذاك التخبط في شرعنة بعض أنواع العنف وتحريم بعضه الآخر. إذ هناك المرجعيات الدينية، وهناك المرجعية الإسرائيلية – بحكم كون الفلسطينيين مواطنين في إسرائيل – والتي تؤثر ثقافياً وقيماً في الأفراد، وهناك المرجعية التقليدية المتأكلة والتي تتدخل فحسب استجابة لدى تهديد الجرائم لوجودها المتبقي كما سبق وبيننا، وهناك أيضاً المرجعية الفردانية الليبرالية. وفي ظل هذا التخبط، تسهم كل مرجعية في شرعنة بعض أنواع العنف وتحريم بعضه الآخر، فالمرجعية



يوضّح الدويري، أنّ الجديد في ما يتعلّق بالعنف، ليس كمياً فحسب، بل نوعي. إذ يمكن القول إنّ ما هو حاصل في المجتمع الفلسطيني اليوم، هو حالة انفلات، ينخفض فيها العنف السلطة الاجتماعية والتربوية، في مقابل ارتفاع في العنف الفئات المحبّطة، والضائقة، ولا سيما العنف الشباب. وأيضاً، فإنّ المميّز الثاني للعنف، هو أنّه «عنف مُنْزَاح»، أي «طائش»، يُخطئ الهدف ولا علاقة له بمصدر الإحباط الحقيقي، ويقعُ ضحيّته «كبش فداء».

مع القضايا العربية الداخلية كالعنف وجرائم القتل، إضافةً إلى أنّ العنف الممارس من قبل الشرطة الإسرائيليّة – والذي راح ضحيّته كما هو مبين في الجدول السابق منذ مطلع عام ٢٠٠٠ وحتى مطلع شهر أيار من عام ٢٠١٨، ٥٦ ضحية من الفلسطينيين – يُشكّل حاجزاً مانعاً أمام توجّه الفلسطينيين في إسرائيل إلى الشرطة.<sup>٣٧</sup> هذا الحاجز الذي يوقع من الفلسطيني في مأزق آخر، وهو أنّ تطلب الضحية من الجلاّد حمايتها، على الرغم من إدراكها للوضع الاستعماري القائم.

تتّفق معظم الآراء المتعلّقة بظاهرة العنف على أنّ العوامل الداخليّة وخارجيّة في آن، ففي حديث له مع صحيفة «العربي الجديد»، يؤكّد المحامي رضا جابر، مدير مركز أمان، أنّ تصدّع الهوية الجماعيّة السياسيّة لفلسطينيين الداخل على حساب بروز الهوية الفرديّة، عامل أساسي في ظاهرة العنف. إلّا أنّه ليس العامل الوحيد، فغياب الدولة ونظامها، وعدم تحملها لمسؤوليّاتها، يسهم بدوره في تفشّي ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل. ويشير جابر، إلى أنّ التدهور الحقيقي بدأ منذ تشرين الأول عام ٢٠٠٠، إذ انتقلت أعداد كبيرة من عملاء الضفّة إلى القرى الفلسطينيّة في الداخل المحتل، وكانوا عاملاً إضافياً في زعزعة الاستقرار وعاملاً مُسرِعاً في انفلات الجريمة على حدّ وصفه.<sup>٣٨</sup> أمّا النائب في الكنيست حنين زعبي، فتؤكّد على أنّ السبب الرئيسي في ازدياد الجريمة هو في غياب عامل الردع، أي «أنّ السبب الحقيقي وراء هذه المعطيات المذهلة ليس أسباب الجريمة، بقدر ما هي أسباب عدم حلّها».<sup>٣٩</sup> وتشير الزعبي في حديثها إلى «العربي الجديد»، إلى علاقة عمل مباشرة بين عصابات الجريمة وبين الشرطة الإسرائيليّة، إذ تعمل هذه العصابات كـ«مخبرين» للشرطة الإسرائيليّة، في مقابل تركها تعبت بالأمن الداخلي العربي.<sup>٤٠</sup>

التقليديّة تشرّعُ عنف الكبار ضدّ الصغار والرجل ضدّ المرأة، وتسهمُ الدينيّة مرّة في التسامح ومرّة في التعصب وممارسة العنف ضدّ الفئات الأخرى، وتشجّب المرجعيّات الإسرائيليّة والليبراليّة العنف ضدّ المرأة والأطفال – على الرّغم من عدم تدخلها عندما يتعلّق الأمر بالأطفال الفلسطينيين والمرأة الفلسطينيّة – ولكنّها من جهة أخرى تؤكّد منطق القوّة والتدني والتفوّق. ويصفّ الدويري هذه الحالة بقوله: «نحن نعيش حالة إحباط اجتماعي وسياسي، ونتخبّط بين مرجعيّات متضاربة ينتقي كلّ طرف ممّا ما يناسبه من كل مرجعيّة في ظرف ما، ويتراجع عمّا انتقاه ويتبنّى مرجعيّات أخرى في ظرف آخر، كل وفق المصلحة دون التزام أخلاقيّ بمبدأ أو بمرجعيّة».<sup>٤١</sup>

## ضحايا العنف والشرطة والقانون

تبين التقارير والإحصائيات الصادرة عن مركز الكرمل لعام ٢٠١٠، أنّه وعلى الرغم من حاجة مجموعات مختلفة من الضحايا العرب للدعم والحماية من قبل الدولة، فإنّ هناك نقصاً حاداً في الخدمات الواجب توفيرها من قبل الدولة، كالملاجئ أو الأماكن الشاغرة لدى التوجّه، ما يدخل الضحايا كالنساء في دائرة الخطر المباشر.<sup>٤٢</sup> كما أنّ التقارير تشير إلى أنّه ومقابل الارتفاع الحاصل في الوعي، وفي التوجّه إلى مؤسسات الحماية والدعم المختلفة، كالملاجئ، وخطوط الطوارئ العربيّة من قبل النساء والفتيات العربيّات، إلّا أنّ التوجّه إلى الشرطة للتبليغ نسبته منخفضة، وخصوصاً في حالات العنف العائليّ والاعتداءات التي تحدث داخل المنزل. وتبيّن التقارير أنّ معدلات التوجّه للشرطة تنخفض انخفاضاً حاداً بعد الأحداث السياسيّة والتي عادة ما يرافقها مقتل فلسطينيين على يد الشرطة الإسرائيليّة، وهذا ما يدلّ على انعدام الثقة بجهاز الشرطة الإسرائيليّة من قبل المواطنين العرب وبكيفية التعامل

تتغاضى عن جرائم القتل حين تكون في المجتمع العربي، ويتم إغلاق الكثير من الملفات دون تقديم لوائح اتهام ضد أحد، بينما لا تمرُّ ساعات على كشفها في الشارع اليهودي».<sup>٣٢</sup>

يجدُ الفلسطيني نفسه في الداخل المحتلّ في فخِّ سياسات الشرطة الإسرائيلية، التي تضعه بين خيارين لا ثالث لهما: فإمّا أن يستغني عن دور الشرطة في حمايته، في ظلّ تعاونها وعلاقتها المباشرة مع عصابات القتل من ناحية وتركها المجرمين أحراراً مجهولين، وإمّا أن ينصاع لسياسات «الأسرلة» التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية، من خلال خطط التجنيد للشباب العربي في سلك الشرطة الإسرائيلية والتّماهي مع دور المراكز الشرطيّة في القرى العربيّة السياسي والتغاضي عنه، بل وحتى أن يكون جزءاً من محاربة النشاط السياسي العربي كمُجنّد في الشرطة الإسرائيليّة.

### التابع والعنف المنزاح

«في ذلك النهار وبعدما هدموا البيت وما حوله ليلاً، تجمّعنا جميعاً وجلسنا، بكينا وتكلّمنا وفكرنا بماذا علينا أن نفعل الآن؟ وماذا سنعمل بعدما هدموا كل شيء؟ كنت مصدومة، مصدومة! كنت استمع لكلام النّاس، وأنا هنا ولست هنا. لم أكن في كامل وعيي. أشعر أنّي ضائعة تماماً في هذه الدنيا. فجأة سمعت ابني يبكي، ويصيح. وعرفت! عرفت! أنّه زحف في النار. لم يكن هناك نار ولكن كان هناك جمر محترق وتراب وأرض محترقة. حرق كلتا يديه، وكفّيه وأصابعه وبعض ذقنه، أخذناه إلى المستشفى. لكنّ حروقه كانت صعبة جداً. كنت أفكّر. كان فكري مشغول بكيف هدموا المنطقة والبيوت ونحن ذهبنا لنراهم هم أنفسهم في المستشفى. كان شعوري رهيباً جداً. بقينا في المشفى، والجميع ينظر إلّي وإلى زوجي بغضب وبكراهية. استدعوا الشرطة لتحقيق معي: يسمّونه في إسرائيل بالعنف ضد الأطفال. كان الوضع رهيباً وقاسياً. ابني يتعذّب، زوجي يلومني، والكل يلوم الأم، والبيت ذهب، وهم يحققون معي تحقيقاً قاسياً. أقسى وأصعب يوم في حياتي. وبقينا في المشفى أسبوعين. وفي كل مرة يحضر الأطباء والممرضات ليفحصوا ابني، ينظرون إلي بكراهية ويقولون: شو هالتخلف! بدائية! كنت البدوية الحماء التي لم تستطع حماية ابنها من الاحتراق، قصة طويلة، قصة طويلة جداً قصتي. كنّا جميعاً محزونون، كلنا. وزوجي أصبح إنساناً آخر، إنسان لا أعرفه. بدأ يضربني، لأوّل مرة، يضربني ويظلّ يضربني ولم يتوقّف بعدها. صحيح أنّهم هدموا البيت في ذلك اليوم، وكذلك حياتي، وكذلك عائلتي. كل شيء تغير بعد ذلك



الشرطة الإسرائيلية: إدارة العنف بين الفلسطينيين بدل محاربته.

يُدلّل حديث كلّ من زعبي وجابر، وغيرهما، على التوجّس الدائم وانعدام الثقة بجهاز الشرطة الذي يعمل كأحد أدوات الضّبط والسيطرة الاستعماريّة في إطار علاقة المستعمر بالمستعمر. وهذا ما ينطبق على ملفّ الوجود الشرطي في القرى العربيّة، إذ يقول رئيس بلدية سخنين، ورئيس اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة مازن غنايم، في جلسة صحافيّة عقدها مركز أمان عام ٢٠١٦ تحت عنوان: «العنف وفوضى السلاح في المجتمع العربي»، ومقتبس من ورقة بحثيّة بعنوان «العنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل: في ضرورة أن يحمي المجتمع نفسه من القانون لا بالقانون»، للباحثة لينا أبو الحلاوة:

«لا يُعقل أنّنا إذا لم نكنّ الاحترام المتبادل ولم نحصّن ذاتنا اجتماعياً، لا يعقل أن يعلمني الشرطيّ القادم من نهاريّا أو نتانيا عاداتي وتقاليدي ويقول لي كيف يجب أن يتصرّف أبناء البلد الواحد تجاه بعضهم البعض وأن يحافظوا على أمن وسلامة بعضهم البعض.. فأنا بشكل شخصي واضح وصريح، أوكد أنّنا في سخنين لسنا بحاجة لمركز شرطة، ولن يكون هناك مركز كهذا. لا شرطة جماهيرية ولا شرطة عاديّة».<sup>٣٣</sup> ويعلّق عضو اللجنة الشعبيّة في كفر كنّا منصور دهامشة، في موقف متسق مع الموقف السابق قائلاً: «إنّ موقفنا المعارض لإقامة محطات شرطة في كفر كنّا جاء بعد الإعلان عن نيّة المجلس المحليّ إعطاء قطعة أرض في كفر كنّا لإقامة مركز شرطة عليه. ونذكر أن اغتيال الشهداء خير الدين حمدان ومحمد خماسي ومحمد خطيب ومحسن طه وصبري حمدان من كفر كنّا لوحدنا، وآخرين على أيدي الشرطة وبرصاصها هو دليل قاطع على توجّه الشرطة وتعاملها معنا. نريد حكومة نتانيا هو فرض الحكم العسكريّ على شعبنا من خلال مراكز الشرطة، وهدفها هو هدم البيوت وتجنيد شبابنا ومحاولة تدجينهم.. هذه الشرطة ذاتها

اليوم. البيوت والمنطقة هدمت، وأنا لم أعد أعرف ما الذي علي فعله ولا أعرف من أنا أصلاً. احترق ابني حرقني أنا نفسي من الداخل. حرق عائلتي وحياتي كلها، وفي كل مرة انظر إليه يحترق قلبي من الداخل...».

هذه شهادة امرأة وأم وزوجة من النقب، نقلتها الباحثة نادرة شلهوب، في ورقة لها نشرها مركز الكرمل، وقد تم نقلها بالفصحى ولكنها بالأساس بالعامية. بالنسبة لشلهوب، فسلوى، مقدمة هذه الشهادة، النموذج التي تلتقي فيه مجالات الاضطهاد جميعها وتتشابك فيه: البطيريكية الأبوية، وأيديولوجيا الدولة الاستعمارية.

سلوى هي التابع، الذي يجب أن لا ينطق وأن لا يتكلم، وهي التابع الذي فقد حق الكلام منذ ولادته، ولم يكن عمره الذي قضاه حياً يتكلم ويتزوج وينجب ابناً سيحترق ذات يوم، إلا ظل حياة وليست حياة حقيقية. اجتمعت فيها أسباب الاضطهاد، الأبوي، الكولونيالي حتى صارت «لا امرأة»، وموطناً غير معترف به، «مواطنة» غير جديرة حتى بمواطنتها، وأم غير صالحة، وامرأة معنفة، بدوية غير مرغوب بها وغير مرغوب حتى بالسمع عنها، وصارت مركزاً للضغط والاضطهاد من كل الجهات في ليلة وضحاها: زوج يعنفها ويضربها، أطباء ينظرون إليها على أنها «البدوية الحمقا» التي لم تستطع حماية ابنها، وأصبحت هي ذاتها تجلد ذاتها في كل لحظة تنظر فيها إلى طفلها الذي غطت جسده الحروق.

والمفارقة أن سلوى، حتى بعدما أصبحت ما أصبحت عليه، لا تزال تشكّل «تهديداً» لدولة إسرائيل. بكلمات شلهوب، هي الذات غير المرغوب بها، وما هو ليس مرغوب فيه، هو مشهدية «تخلفها» في نظر الدولة.<sup>٣٢</sup> إلا أن مشهدية سلوى اليومية، ليست مشهدية «التخلف»، ربما كانت كذلك في نظر المستعمرين، الذين من يدرك منهم ما اقترفت يده بحق الآخر، لا يطيق رؤية هذا الذي خلفه من دمار في جسد الإنسان الآخر. وأمّا الآخرون، فهم الذين يرون في سلوى ومثيلاتها من النساء العربيات، «تخلفاً» متجذراً وقبحاً لا يطيقون رؤيته لشعورهم بتفوقهم الذاتي على أقرانهم من البشر.

تعري مشهدية «سلوى» وتفصّل كل العالم المزيّف الذي نحيا فيه وتحيا فيه هي ومثيلاتها من النساء. تعري من جهة وتفصّل كل المقولات الأخلاقية الخاصة بالمستعمر ومنظومته الثقافية عن نفسه وعن الآخرين، وتعري وتفصّل النظام البطيريكى الأبوي، الذي لا يزال يضع المرأة والفئات الضعيفة من المجتمع موضع الاضطهاد، وهم لا علاقة لهم بأسبابه الحقيقية.

يهدم الإسرائيلي البيت العربي، ويضيق الحيز الجغرافي، ويضيق عيش العربي في إسرائيل وفي الضفة الغربية، فيجد المستعمر نفسه مسكوناً بعجز هائل وقاتل ينفس عنه من خلال اضطهاد من هم أقل قوة وحولاً منه. وبكلمات فرانز فانون: «بينما نرى المستعمر أو الشرطي يستطيعان من أول النهار إلى آخره أن يضربا المستعمر وأن يهيناه وأن يركعاه، نجد المستعمر يشهر سكينه عند أي سر نظرة عدائية أو هجومية يلقيها عليه مستعمر آخر، لأن آخر ما بقي للمستعمر هو أن يدافع عن شخصيته تجاه مواطنه».<sup>٣٤</sup> هكذا لم يبق لزوجة سلوى بعدما هدم الإسرائيلي بيته وحياته، إلا أن يدافع عن نفسه وشخصيته المحطمة أمام زوجته، تلك أرضه الجرداء الوحيدة التي بقيت له ليستعرض ما تبقى له من رجولة مهانة وذليلة. ولم يبق لهذه الزوجة والأم إلا أن تتلقى هذا الاضطهاد خاضعة لمنطق تحالف القوة الذي نخضع له جميعاً، وفي حالة سلوى، الدولة الكولونيالية وسياساتها التمييزية للإنسان الفلسطيني من جهة، والنظام البطيريكى الأبوي ونزعتة السلطوية عندما يتعلق الأمر بالفئات الضعيفة.

قد لا تستطيع سلوى أن تعبر عن نفسها بأبلغ من ما عبرت عنه، وقد لا تستطيع أن تفهم كيف تعيد السلطة التي تضطهدا إنتاج ذاتها مرّات ومرّات، وكيف ينعكس الاضطهاد بأوجه مختلفة عليها وعلى مثيلاتها من النساء. وفي المقابل، فإن الزوج نفسه قد لا يستطيع أن يفهم علاقات القوة التي تحكمت بمصيره حتى اللحظة، لن يعرف كيف تحوّل في ليلة وضحاها إلى رجل يضرب زوجته ويحتقرها، وقد يحتقر ذاته هو أيضاً. ومن الصعب بمكان قبول منطق الضحية في حالة الزوج، إلا أنه فعلاً كذلك، ولن يكون صعباً أبداً أن نفهم كيف تكون الضحية النموذجية هي سلوى. إلا أن الزوج ضحية، وسلوى كذلك، ضحية تضطهد ضحية أخرى، هذه هي المشهدية الحقيقية التي يُنتجها الاستعمار متحالفاً بقصد أو بدون قصد مع النظام الأبوي الذي يحكم سير المجتمع العربي في الداخل المحتل أو في الضفة المحتلة وقطاع غزة، وهي المشهدية التي لا تزال منذ عقود طويلة تعيد إنتاج نفسها تحت مسميات عديدة ومن خلال ممارسات مختلفة بعضها ظاهر وبعضها باطن؛ من الاعتداء الجنسي في داخل العائلة، وصولاً إلى القتل تحت مسميات كـ «القتل على خلفية الشرف». وربما تكون سلوى ذات يوم، أو كانت، إحدى ضحايا هذا القتل، وها نحن نعرف، أن الأمر فعلاً لم يكن متعلقاً بأي «شرف» مزعوم، بل كان متعلقاً ببنية سلطوية استعمارية أبوية تدميرية لا غاية لها سوى إخضاع ومحو وإبادة الإنسان الفلسطيني، الذي والمفارقة الساخرة، يُسهم هو نفسه في هذا كله.



٢٠. أمان. «إحصائيات ضحايا القتل في الوسط العربي حتى يوم ٢٠١٨/٥/٢»، مركز أمان- المركز العربي للمجتمع الآمن، <http://aman-center.org/%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D9%86%D9%81-en/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%AA%D9%89-D9%8A%D9%88%D9%85-9-11-2017/> مستقاة بتاريخ (٢٠١٨/٥/٣١).
٢١. عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون**، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ٦٥-٧٧.
- 22 Magid Shihade *Not just a soccer game, Colonialism and conflict among Palestinians in Israel*. (Syracuse university press, 2011). P14.
٢٣. مروان دويري، «قراءة منظومية للعنف في مجتمعنا»، **مجلة جدل الالكترونية**، العدد ٦ (٢٠١٠).
٢٤. مروان دويري، «قراءة منظومية...» ٢٠١٦.
٢٥. مروان دويري، «قراءة منظومية...» ٢٠١٦.
٢٦. جنان عبده، «تقرير إحصائي معلوماتي حول أشكال من العنف في مجتمعنا»، **مجلة جدل الالكترونية**، العدد ٦ (٢٠١٠).
٢٧. جنان عبده، «تقرير...» ٢٠١٠.
٢٨. ناهد درباس، «تفشي الجريمة والقتل في الداخل الفلسطيني... وتقاعس عن رد المجرمين»، **العربي الجديد**، (٢٠١٧، ١٩ تشرين الثاني)..
٢٩. ناهد درباس، «تفشي الجريمة...» ٢٠١٧.
٣٠. ناهد درباس، «تفشي الجريمة...» ٢٠١٧.
٣١. لينا أبو الحلاوة، «العنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل: في ضرورة أن يحمي المجتمع نفسه من القانون لا بالقانون»، سلسلة تقدير موقف- **مشروع الدراسات النسوية**، (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠١٧).
٣٢. لينا أبو الحلاوة، «العنف...» ٢٠١٧.
٣٣. نادرة شلهوب- كيفوركين، «كيف نقرأ العنف ضد النساء الفلسطينيات في إسرائيل؟»، **مجلة جدل الالكترونية**، العدد ٦ (٢٠١٠).
٣٤. فرانز فانون، **معذبو الأرض...**، ٢٠٠٥، ص ٤٠-٥٠.
١. عزمي بشارة، «العربي الإسرائيلي: قراءة في الخطاب السياسي المبثور»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٤ (خريف ١٩٩٥)، ص ٢٦.
٢. إبراهيم فريد محاجنة، «تجليات التمدن الاجتماعي لسكان المدينة العربية المنشأة في ظل الكولونيالية الإسرائيلية»، **مجلة عمران**، العدد ١٨/٥ (خريف ٢٠١٦).
٣. عزمي بشارة، «العربي الإسرائيلي...»، خريف ١٩٩٥.
٤. عزمي بشارة، «العربي الإسرائيلي...»، خريف ١٩٩٥.
٥. عزمي بشارة، «العربي الإسرائيلي...»، خريف ١٩٩٥.
٦. عزمي بشارة، «العربي الإسرائيلي...»، خريف ١٩٩٥.
٧. فرانز فانون، **معذبو الأرض**، (القاهرة: مدارات، ٢٠٠٥)، ص ٤٠-٥٠.
٨. فرانز فانون، **معذبو الأرض...**، ٢٠٠٥.
٩. فرانز فانون، **معذبو الأرض...**، ٢٠٠٥، ص ١٣٢.
١٠. سهاد ظاهر-ناشف، «الإبداع في قتل النساء الفلسطينيات»، **مجلة جدل الالكترونية**، العدد ١٩ (٢٠١٤).
١١. سهاد ظاهر-ناشف، «الإبداع...» ٢٠١٤.
١٢. سهاد ظاهر-ناشف، «الإبداع...» ٢٠١٤.
١٣. حسن سويطي، «العنف وفوضى السلاح في المجتمع العربي والعلاقة بوجود الشرطة ونشاطها». صحيفة الصنارة. (١٥ تموز ٢٠١٦).
١٤. إبراهيم فريد محاجنة، «تجليات التمدن...»، خريف ٢٠١٦.
١٥. إبراهيم فريد محاجنة، «تجليات التمدن...»، خريف ٢٠١٦.
١٦. إبراهيم فريد محاجنة، «تجليات التمدن...»، خريف ٢٠١٦.
١٧. عزمي بشارة، «العربي الإسرائيلي...»، خريف ١٩٩٥.
١٨. إبراهيم فريد محاجنة، «تجليات التمدن...»، خريف ٢٠١٦.
١٩. قاسم بكري، «يافا: الشرطة لم تفعل شيئاً لمنع قتل الشقيقتين نورة وحياة ملوك»، **عرب ٤٨**، (١٧ أيار، ٢٠١٨).